

الوسيط في المذهب

\$ ويتفرع على القولين أمور \$.

الأول أن المعتمر إذا جامع بعد السعي فسدت عمرته وإن قلنا الحلق نسك إذ لم يتم تحل بعد ولو أراد أن يحلق في الحج قبل الطواف والرمي لم يجز إن قلنا إنه محظور نسك . وذكر صاحب التقريب وجهها أن أحد التحللين يحصل بطلوع الفجر يوم النحر فيجوز الحلق عنده لكنه بعيد .

وعلى كل حال فالأولى أن لا يبدأ الحلق خروجاً من الخلاف ولكنه يرمي ثم ينحر الهدى ثم يحلق ولو نحر بعد الحلق جاز خلافاً لأبي حنيفة .

الثاني أنه إذا جعل نسكا فهو ركن كالسعي لا يجبر فائته بالدم فإنه لا يفوت فإن لم يكن على رأسه شعر فيستحب إمرار الموى على الرأس ولا يجب إذ فات الوجوب بفوات محله . الثالث أنه إذا جعل نسكا والتزم بالنذر فلا ينقصي إلا بحلق ثلاث شعرات من الرأس ولا يجزئ شعر غير الرأس ولا حلق شعره واحدة إذ قلنا لا يكمل فيه الفدية ويقوم مقام الحلق التقصير والنتف والإحراق وكل ما هو محظور الإحرام في شعر الرأس إلا إذا نذر الحلق فلا يجزئ إلا الحلق والمرأة لا يستحب لها الخلق ولا يلزمها بالنذر ويستحب لها التقصير